مكتسبات العراق من انتهاء بعثة الأمم المتحدة (يونامي)

ترسيخ مبدأ السيادة الوطنية الكاملة عبر إنهاء أي وجود أممي ذي طابع إشرافي على القرار السياسي العراقي.

الانتقال من نموذج "الدولة الخاضعة للمراقبة" إلى "الدولة الشريكة" داخل المنظومة الدولية.

تعزيز الثقة الدولية بقدرة المؤسسات العراقية على إدارة الاستحقاقات السياسية والانتخابية ذاتياً.

إنهاء أي توصيف دولي للعراق كحالة استثنائية تحتاج إلى رعاية أممية طويلة الأمد.

تقليص المساحات الرمادية في العلاقة مع المجتمع الدولي، واستبدالها بعلاقات ثنائية مباشرة وواضحة.

رفع مستوى الندية السياسية في الحوار مع الأمم المتحدة والدول الكبرى دون وساطة أممية.

تعزيز الاستقرار السياسي الداخلي عبر إغلاق نافذة التدخل أو التأثير الخارجي غير المباشر.

دعم سردية الدولة القادرة، وهو عنصر أساسي في تحسين التصنيف السياسي للعراق دولياً.

فتح المجال لإعادة توجيه الدعم الدولي نحو الشراكات التنموية بدل الإشراف السياسي.

تعزيز موقع العراق التفاوضي في الملفات الإقليمية بصفته دولة مستقلة القرار.

تقوية صورة الحكومة كسلطة تنفيذية تفي بتعهداتها الواردة في البرنامج الحكومي.

إنهاء واحدة من أطول المهمات الأممية في المنطقة بطريقة توافقية لا تصادمية.

إغلاق مرحلة "إدارة الأزمات" والانتقال إلى مرحلة "إدارة المصالح".

تحسين البيئة الاستثمارية عبر إرسال رسالة طمأنة بأن العراق تجاوز مرحلة الوصاية الدولية.

تقليص الذرائع التي كانت تُستخدم لتدويل بعض الملفات الداخلية.

تعزيز ثقة الرأي العام المحلي بمؤسسات الدولة وقدرتها على إدارة شؤونها السيادية.

إعادة تعريف العلاقة مع المنظمات الدولية على أساس الدعم الفني لا الرقابة السياسية.

تثبيت سابقة سياسية يمكن البناء عليها لإنهاء أي وجود دولي غير مبرر مستقبلاً.

تأكيد أن السيادة لم تعد شعاراً خطابياً، بل مساراً سياسياً تُقاس نتائجه بالقرارات.